نظرة موجزه على حقوق الإنسان في

جامعة الدول العربية

بقلم المستشار/ محمد جمعة فزيع

رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية

2018/9/11

جامعة الدول العربية، الموجودة بين ظهرانينا، أو ما يطلق عليها بيت العرب، قد مرت بمراحل عديدة وظروف بالغة التعقيد حتى رأت النور، حيث كانت، وقت نشأتها، معظم أقطار الوطن العربي، إما مستعمرةً، أو منقوصة السيادة. و قد تبلورت اللبنات الأولى لهذه الجامعة بعد الحرب العالمية الثانية في خضم عدد من الظروف على عدة أصعده، عربية وإقليمية ودولية، فعلى الصعيد العربي كان لحركات التحرر من الإستعمار والرغبة في نيل الإستقلال دورها الهام، حيث أدى ذلك إلى حصول العديد من الدول العربية على إستقلالها، إضافة إلى تنامي الشعور لدى هذه الدول بضرورة التكتل والتعاون للحفاظ على سيادتها في ظل متغيرات إقليمة ودولية يموج بها العالم في ذلك الوقت.

وعلى الصعيد الإقليمي وبالأخص إنشغالات تركيا، وبعدها عن المحيط العربي بسبب مواقفها المعادية لهذا المحيط، لأسباب عديده منها، إستيلاءها على لواء الاسكندرون السوري، ومحاولاتها إستقطاع جزء من العراق، ساهم في تهيئة الأجواء لقيام تكتل عربي. ودولياً كان لإنتهاء الحرب العالمية الثانية وانصراف أنظار القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مناطق أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي والشرق الأقصى، مما أدى إلى توجيه اهتمامها بعيداً عن المنطقة العربية وترك الساحة لكل من بريطانيا وفرنسا الخبيرتان بهذه المنطقة.

كل هذه الظروف أدت إلى بروز الفرصة للعمل على إيجاد تكتل إقليمي للدول العربية، حيث طُرِحت آنذاك عدة أفكار لشكل هذا التكتل أو التجمع، وما يعنينا هنا أنه بعد مشاورات استمرت لفترة من الزمن تم اعتماد بروتوكول الاسكندرية عام 1944 وهو الوثيقة الرئيسية التي بُنِيَ على أساسها ميثاق جامعة الدول العربية الذي تم اعتمادة في مارس من عام 1945.

فقيام الجامعة العربية يفتح صفحة جديدة في سير الحركة القومية العربية، وهي بهذا الوصف معقِد رجاء كل عربي ومحط آماله في تحرير العرب من العبودية والاستعمار، وتمكينهم من احتلال المركز اللائق بحضارتهم وتاريخهم المجيد في موكب المدنية،...فالجامعة إذن ليست بالحدث الجديد وثمرة لميثاق سنة 1945، فأصولها ومقوماتها ترجع إلى أزمان سحيقة في القدم، وليست هي بالمحاولة الأولى التي قام بها العرب لجمع شتاتهم، فقد سبقتها في هذا المضمار خطوات وما الجامعة إلا مرحلة من مراحل النهضة العربية الحديثة وطور من أطوار الحركة القومية العربية.[1]

هذا التقديم الموجز جداً إضافة إلى فائدته التاريخية، فإنه يعطينا مؤشراً عن حقيقة الأوضاع في وقت ولادة جامعة الدول العربية وطبيعة التحديات التي كانت تموج بها المنطقة العربية في ذلك الوقت، مما يجعلنا غير مستغربين البته من خلو مواد ميثاق هذه الجامعة من أية إشارة إلى موضوع حقوق الإنسان، حيث لم تكن هذه المسألة محل اهتمام واضعي مواد الميثاق، فقد كان التركيز على أهمية التضامن العربي، وتعزيز هذا التضامن والحفاظ على سيادة الدول العربية ودعم حركات التحرر من المستعمر والقضية الفلسطينية.

وباستعراض ميثاق جامعة الدول العربية نرى في المادتين (2) و(3) منه، النص على التعاون بين الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والصحية والمواصلات والجنسية

[1] ميثاق جامعة الدول العربية، دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول، كمال الغالي، مطبعة نهضة مصر بالفجالة 1984 ص3 و 5.

وتسليم المجرمين والاجتماعية والثقافية، إلا أنه لم يتضمن أية إشارة واضحة إلى موضوع حقوق الانسان، ولعل ذلك يرجع إلى أن الفترة التي اعتمد فيها هذا الميثاق – كما أشرنا سلفاً– كان اهتمام الدول العربية التي وضعته يتركز على مواضيع تعزيز التضامن العربي والتاكيد على السيادة وسلامة الأراضي واحترام نظام الحكم في كل دولة وقضية فلسطين. باعتبار أن معظم الوطن العربي كان يمر بمنعطفات كبيرة، فلم تكن مواضيع حقوق الإنسان بمفهومها الحالي مطروحة. وترتب على مرحلة التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية أن تأخر الاهتمام بموضوع حقوق الانسان وحتى عندما تعرض له الباحثون والسياسيون فقد أعطوه أولوية متأخرة في حين أن قضايا التحرر من الإستعمار ومناهضة إسرائيل وتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة بناء الدولة الحديثة أخذت مكان الصدارة في اهتمامات القيادات السياسية، بل وأحياناً معظم القيادات الثقافية والفكرية في العالم العربي.[2]

ويفهم من موضوع التعاون بين الدول العربية في مجال الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أشار إليها الميثاق في المادة الثانية منه هو بقصد تأمين رفاهيه وآمال شعوب الدول العربية باعتبار هذه المواضيع تتضمن جزء من حقوق الانسان الأساسية. وهي إشاره بسيطة لا تحقق طموحات وأماني الانسان في الوطن العربي الذي يصبو إلى الحرية والعدالة والمساواة واحترام جميع حقوق الانسان الأساسية، ومهما يكن الأمر فإن الميثاق قد تجاهل النص علي حقوق الانسان في ثناياه.[3]

---

[2] أنظر في هذا الخصوص، مصر العروبة والاسلام وحقوق الانسان، السفيرالدكتور محمد نعمان جلال ص131، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب1999 ، وأنظرالقانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادرووسائل الرقابة، الجزء الأول، دكتورمحمد يوسف علوان ودكتورمحمدخليل الموسى، ص 223و224، دارالثقافة للنشروالتوزيع2014.

[3] دكتور عادل محمد البياتي، دراسة منشورة في المجلة العربية للفقه والقضاء، العدد 15، أبريل 1994، وهي مجلة علمية متخصصة تعنى بشؤون التشريع والقضاء، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الإدارة العامة للشؤون القانونية.

وإن كان مفهوم حقوق الانسان في إطاره الجماعي أي ما يتعلق بحقوق الشعوب لم يكن غائباً عن الفكر العربي ولا عن ميثاق الجامعه الذي كرر ماورد في بروتوكول الاسكندرية الصادر في 1944 من النص على أنه يصدر " استجابة للرأي العام في جميع الاقطار العربية". [4]

وحقيقة لم تبدِ جامعة الدول العربية اهتمامها بحقوق الإنسان إلا بعد دعوة الأمم المتحدة للدول والمنظمات الدولية إلى الاحتفال بعام 1968 كعام دولي لحقوق الإنسان.[5]

ولعلنا نستطيع القول أن هذه الدعوة من قبل الأمم المتحدة كانت بمثابة المنبه إلى جامعة الدول العربية بخلو ميثاقها وأجهزتها من أية علاقة بمسائل حقوق الإنسان، هذا من ناحية، وعليه فقد تمثلت استعدادات جامعة الدول العربية للأحتفال بهذا العام ، بإنشاءها للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وعقدها لأول مؤتمر عربي لحقوق الإنسان في العاصمة اللبنانية بيروت في عام 1968.

ومن ناحيةٍ أخرى، ففي رأينا أن مماساهم في تنبه الجامعة العربية إلى مسألة حقوق الإنسان كذلك، هو صدور ميثاق الأمم المتحدة في ذات العام الذي صدر فيه ميثاق جامعة الدول العربية، إذ صدر ميثاق جامعة الدول العربية في شهر مارس من العام1945، وصدر ميثاق الأمم المتحدة في شهر يوينو من نفس العام، وقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة الإشارة إلى حقوق الإنسان في عدد من مواده.[6]

---

[4]أنظر في هذا الخصوص، السفيرالدكتور محمد نعمان جلال، المرجع السابق ص 82.

[5]أنظر قرار الجمعية العامة رقم 2081 الصادر في 20 ديسمبر 1965، أنظر دكتور إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة ومضمون نظامها الأساسي وآفاقها المستقبلية ص 52، دار النهضة العربية، 2017. وأنظر ملتقى البحرين في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الدكتورة مريم بنت حسن آل خليفة و الدكتور عبدالكريم علوان، ص 289، الطبعة الأولى 2007 ، مطبعة جامعة البحرين.

[6] أنظر المواد 1 و2/1 و8 و13 و65 من ميثاق الأمم المتحدة.

كل هذه الظروف أدت إلى تحول أنظار جامعة الدول العربية إلى موضوع حقوق الإنسان وإعطائه الإهتمام اللازم. ويمكن أن نقسم الاجهزة المعنية بحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية على النحو الآتي:

أولاً: الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وهي:

أ. اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

ب. إدارة حقوق الإنسان في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ثانياً: الأجهزة غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، هي:

أ. لجنة حقوق الإنسان العربية المنشئة بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ب. المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

ويبين لنا من هذا العرض الموجز لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، تطوراً مضطرداً فيما يخص الإهتمام بحقوق الإنسان، بدأ في عام 1968 بإنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، ثم إنشاء ادارة حقوق الإنسان عام 1993، ثم لجنة حقوق الإنسان العربية المنبثقة عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي تشكلت في عام 2009، ثم المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي اعتمد نظامها الأساسي عام 2014 .

فهذه المسيرة الطويلة التي تزيد على نصف قرن من الزمان التي شكلت المحاور التي تقوم عليها المنظومة القانونية لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، لاشك أنها تطور ايجابي وكبير في سبيل حماية وتعزيز الحقوق الإنسانية في المنطقة العربية، والتي نأمل لها المزيد من التطور وتحقيق المزيد من المكتسبات في هذا الخصوص.